عقدة العداء لإيران وللآخرين

د. بسام أبو عبد الله

عندما تسأل أي أحد من الذين يتحسسون من الجمهورية الإسلامية الإيرانية ماذا تعرف عنها؟ يجيبك مباشرة: لا أعرف شيئاً، ولكن هناك سعي إيراني للهيمنة على المنطقة؟ وهو ما يشير إلى حكم مسبق مرتبط بالبروباغندا الغربية الإسرائيلية الرجعية التي ما فارقت صفحات الصحف، ومراكز الدراسات في الغرب منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية، وذلك لسبب بسيط جداً، وهو أن إيران انتقلت من ضفة شرطي الخليج الذي كان حكام النفط والغاز ينحنون له صباح مساء، على رأي شاعرنا العراقي مظفر النواب: «يقال وزير النفط له ذنب يخفيه في كيس أميركي ويظهر عندما يخر ساجداً للشاه...»، إلى ضفة أخرى تماماً مؤيدة، وداعمة لقضية فلسطين، وقضايا شعوب المنطقة، وللمقاومة فيها، وكذلك قضايا الاستقلال الوطني، والكرامة والعزة القومية، وهو أمر يجب أن نحترمه ونقدره ونتعاون معه على اعتبار أن ذلك أحدث توازناً في المنطقة بعد خروج مصر من قضية الصراع مع العدو الصهيوني إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد أواخر سبعينيات القرن الماضي.

لم يشفع كل ذلك لإيران الثورة، وكان لابد من احتوائها أو تدميرها مباشرة بعد قيامها من خلال دفع الرئيس العراقي السابق صدام حسين لشن حربه ضدها التي استمرت ثماني سنوات بتمويل خليجي، وتحريض ودعم أميركيين، والتي كان يراد منها أن يخرج البلدان مدمرين، منهكين على مبدأ «الاحتواء المزدوج»، وهو ما حصل فعلاً لأن وزير خارجية أميركا الأسبق هنري كيسنجر كان يقول: في كل حرب هناك رابح، وخاسر باستثناء هذه الحرب التي يجب أن يكون فيها خاسران فقط.

إن السؤال الذي طرحته في مقدمة مقالي ينطلق من باب أن أي تقييم موضوعي يجب أن يجيب عن أسئلة منطقية: جغرافية هذا البلد، موقعه وتاريخه القديم والمعاصر، دستوره، الاتجاهات السياسية والفكرية، الديمغرافيا، الاقتصاد،.. الخ ما هنالك من الأسئلة الأخرى، ولكن الجواب على كل هذه الأسئلة يأتيك مباشرة من البعد الديني المذهبي وليس إجابات علمية منطقية ليتمكن الباحث من تقديم رأي موضوعي لا يستند إلى الأحكام المسبقة التي روجتها آلة الدعاية الغربية الخليجية طوال عقود من الزمن، ولا تزال من دون طرح سؤال بسيط جداً، وهو: لماذا هذا العداء لإيران؟

الأسئلة الأخرى المنطقية تتوزع للرد على ادعاءات البروباغندا الغربية الخليجية، ومنها:

من دعم غزو العراق واحتلاله، ومن أين انطلقت طائرات العدوان والقتل، هل من طهران، أم من دول الخليج نفسها التي دفعت صدام لحربه ضد إيران، ثم انقلبت عليه؟

من سكت عن الاحتلال الإسرائيلي للبنان في ثمانينيات القرن الماضي حين دخلت قوات الاحتلال إلى هذا البلد العربي؟ ومن ترك لبنان لمصيره، وجنوبه محتل لأكثر من ٢٥ عاماً من دون أن يقدم قيمة مضافة واحدة لأهل لبنان والجنوب؟ وهل حزب الله هو حالة عقائدية كما يصورها البعض، أم هو حركة مقاومة وطنية لبنانية جاءت كرد فعل على الاحتلال الإسرائيلي بدعم إيراني سوري، وضمن حاضنة شعبية داعمة، ومنتجة للمقاومة، وثقافتها، وتضحياتها ضد الاحتلال، وأدواته، ومشاريعه التي تستهدف المنطقة؟

أما سورية فإن مليارات دول الخليج، وفتاوى مؤسساتها الدينية، عند الطلب، وتحالفات هؤلاء مع الأميركي والإسرائيلي والتركي لإسقاط الدولة السورية الوطنية، وتدمير هذا البلد العربي المركزي، هي التي كانت وراء ما حدث من حرب طاحنة، وليس إيران، التي وقفت، ودعمت الدولة السورية، والشعب السوري في هذه الحرب الإجرامية التي تُشن عليه منذ سنوات تسع.

وإذا كان البعض قد ظل لسنوات يتاجر علينا بالديمقراطية، والحرية وحقوق الإنسان فلا أعتقد أن دول النفط والغاز هي المكان التاريخي للانطلاق منها من أجل بناء، أو تطوير أي منظومة اجتماعية، اقتصادية، سياسية في أي بلد.

ماذا عن اليمن الذي كان بإمكان دول الخليج نفسها أن تصنع نفوذاً هائلاً لها بالأموال التي أنفقت، ولا تزال تنفق على تدمير هذا البلد العربي، وشعبه، وقتل أبنائه، ونسائه وشيوخه صباح مساء من دون أي رؤية مستقبلية للخروج وإنهاء هذه المأساة الإنسانية على الإطلاق.

يستطيع المرء أن يطرح عشرات الأسئلة المشابهة، والمنطقية والموضوعية حول كثير من القضايا والموضوعات التي تتعلق بالعرب ودورهم، وبإيران، ودورها، ومن جلب كل هذا البلاء والدمار والمآسي للمنطقة وشعوبها؟ وهل في كل ذلك مصلحة لأحد سوى كيان الاحتلال الإسرائيلي الذي يريد أن يرى كل دول المنطقة عربية كانت، أم غير عربية ضعيفة، منهكة، تابعة تدور في فلك الولايات المتحدة، ومصالح شركاتها، وأدوات هيمنتها، واستعبادها للشعوب؟

ولذلك فإن محاولة البعض إلباس الصراع في المنطقة لباساً مذهبياً تارة، وقومياً تارة أخرى هي محاولات بائسة، ويائسة، فالصراع ليس كذلك، والأمر أعمق بكثير لأن أنماط الصراع الحالية ليست ذات طابع إيديولوجي، كما يحلو للبعض أن يلبسها وإنما ترتبط بنظام عالمي أكثر عدالة، واحتراماً لسيادة الدول ورفضاً لمشاريع الهيمنة الأميركية وإلا فما الذي يجمع بين إيران الإسلامية، وكوريا الديمقراطية، وفنزويلا البوليفارية وسورية، و.. و.. سوى أنها دول تواجه الهيمنة والتسلط الأميركيين ضمن إطار تحالفات عالمية أوسع مع روسيا، والصين، وغيرها من الدول؟

إن محاولات البعض في المنطقة استحضار الدين، والمذاهب تارة، والقومية تارة أخرى لتبرير عدائه لإيران ليس إلا حججاً، وذرائع للدور المنوط بهؤلاء في المنطقة، كما هو الدور المنوط بكولومبيا ضد فنزويلا وبتركيا ضد سورية، وهكذا دواليك، إذ لا يعقل أن تنزل واشنطن عقوباتها الاقتصادية بالصين وروسيا وسورية وإيران وفنزويلا وكوبا وكوريا الديمقراطية و.. و... لأسباب دينية أو مذهبية أو قومية أو إيديولوجية.

وإنما باختصار شديد: لأسباب ترتبط بنظام دولي بدأ يتشكل من سور الصين باتجاه موسكو، وأميركا اللاتينية، والشرق الأوسط، وهناك دول تدافع عن استقلالها، وكرامتها وحقوقها الوطنية، ودول لا تستطيع أن تكون سوى أدوات رخيصة تابعة تُنفذ ما يطلب منها حتى لو كان ذلك ضد مصالحها ومصالح شعوبها، من هنا نجد لدى هؤلاء عقدة العداء لإيران ولسورية ولفنزويلا ولحزب الله، ولكل من يقاوم، ويواجه مشاريع الهيمنة الأميركية الغربية على دوله وشعوبه، ويريد عالماً أكثر توازناً واحتراماً لسيادة الدول وأنماط ثقافاتها وخصوصياتها ومتطلباتها الاقتصادية الاجتماعية.

القصة تجاه إيران، كما هي تجاه سورية، كما هي ضد حزب الله وروسيا والصين وفنزويلا واليمن، هي قصة بين من يحترم نفسه، ويدافع عن مصالحه، ومصالح شعبه، وبين من هو بلا كرامة وعزة وطنية، وشخصية، ولا تهمه مصالحه الوطنية، وإنما مصالح معلميه، ورضاهم، والذين يقولون له في كل مطلع صبح لن تبقى من دون حمايتنا، ومن ثم فإن الدين والمذهب والقومية والديمقراطية والحرية وغيرها من الشعارات ليست سوى قنابل دخانية لإخفاء الأهداف الحقيقية وراءها، والسذج من يسيرون خلف القنابل الدخانية، أما الذين يقرؤون بعمق، ودراية فيعرفون أن العقدة ليست في الديمقراطية، وإنما فيمن لديه كرامة وطنية، ومن هو بلا كرامة، واحترام للذات، وإذا أردتم أن تتأكدوا انظروا إلى خطاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب مع إيران وكوريا الديمقراطية وفنزويلا وسورية وقارنوه بخطابه مع حكام السعودية، وفهمكم كفاية.

لحماية «النصرة».. النظام التركي يصر على احتلاله لمواقع بإدلب

| وكالات

ضرب وزير دفاع النظام التركي خلوصي أكار بالشرعية الدولية عرض الحائط، بالإصرار على أن قوات بلاده المحتلة لن تخلي نقطة المراقبة التابعة لها في محافظة إدلب التي يسيطر على معظمها تنظيم جبهة النصرة الإرهابي.

ونقلت وكالة «رويترز» للأنباء، عن أكار قوله للصحفيين في وقت متأخر يوم الثلاثاء: إن «إخلاء موقع المراقبة في إدلب بعد هجوم «النظام» لن يحدث بالتأكيد، لن يحدث في أي مكان»، وأضاف: «لن تتراجع القوات المسلحة التركية من مكان تمركزها».

وينشر النظام التركي ١٢ نقطة عسكرية بزعم أنها لمراقبة تنفيذ اتفاق «خفض التصعيد» في إدلب الذي تمخض عن مسار أستانا.

ومؤخراً تقدم الجيش العربي السوري على حساب الإرهابيين في المنطقة «منزوعة السلاح» التي حددها «اتفاق إدلب» واقترب من نقطة المراقبة التركية، كما أن أنباء ترددت عن سقوط قذائف أطلقها الجيش قرب نقطة المراقبة التركية.

وكانت وكالة الأناضول التركية للأنباء تحدثت بأن قوات الجيش السوري نفذت ثلاث هجمات على الأقل بالقرب من موقع مراقبة تركي في منطقة خفض التصعيد بإدلب.

ووفق «رويترز» يعيش أكثر من ثلاثة ملايين شخص في إدلب والمناطق المحيطة بها.

وزعم أكار أن دمشق تبذل ما في وسعها للإخلال بالوضع القائم، متناسياً أن نظامه هو من أعلن عن «اتفاق إدلب» وتعهد بسحب «النصرة» والتنظيمات الإرهابية الأخرى من «منزوعة السلاح» بحلول منتصف تشرين أول الماضي، إلا أنه لم يف بالتزاماته.

وأضاف أكار: إن ٣٠٠ ألف شخص نزحوا بسبب الصراع خلال الشهر الماضي.

وكان محافظ حماة محمد الحزوري أكد لنائب المبعوث الأممي إلى سورية خولة مطر أن المجموعات الإرهابية تستخدم المدنيين كدروع بشرية ومنعتهم من القدوم إلى مناطق سيطرة الدولة السورية.

وزعم أكار أيضاً أنه تمت الحيلولة دون بدء «مأساة جديدة» وأنه بحث مع وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو درء موجة جديدة من المهاجرين إلى داخل تركيا.

وكان الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، بحث مساء الثلاثاء مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ونظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون، التطورات الأخيرة في سورية وخاصة انتهاكات وقف إطلاق النار في إدلب.

وذكر الكرملين، في بيان صدر عقب مكالمة هاتفية بينهم، أن الاتصال تناول «تبادلاً مفصلاً للآراء حول القضية السورية، في ظل الانتهاكات المتعددة لنظام وقف الأعمال القتالية في إدلب من قبل التشكيلات المسلحة المتشددة».

وأضاف الكرملين: إن «الرئيس الروسي أبلغهما (ماكرون وميركل) بالإجراءات التي يتم اتخاذها بالتعاون مع تركيا لتحقيق استقرار الأوضاع في شمال غرب سورية، وحماية السكان المدنيين والقضاء على التهديد الإرهابي».

وأوضح البيان أن الحديث «أولى اهتماماً خاصاً لآفاق تشكيل وإطلاق اللجنة الدستورية، بما في ذلك أخذاً بعين الاعتبار الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال القمة الرباعية الروسية التركية الألمانية الفرنسية، المنعقدة في تشرين أول ٢٠١٨ بمدينة اسطنبول».

واتفق الزعماء الثلاثة، حسب البيان، على «مواصلة تنسيق الجهود الرامية إلى التسوية السياسية للأزمة السورية بناء على القرار رقم ٢٢٥٤ لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وبالتوافق مع مبادئ ضمان سيادة سورية ووحدة أراضيها».

مواقع معارضة تنفي مزاعم أميركا بوجود «دلائل» في ريف اللاذقية

موسكو: واشنطن تتجاهل بتحد تحذيراتنا الكيميائية في سورية

| الوطن- وكالات

أطفال سوريون في لاهاي يحضرون مؤتمراً صحفياً حول مسرحية استخدام «الكيميائي» في سورية (رويترز – أرشيف)

أكدت موسكو، أن أميركا تتجاهل المعلومات التي تقدمها روسيا حول إعداد الإرهابيين لهجمات كيميائية في سورية، في وقت أكدت مواقع معارضة أن لا دلائل عن هجوم كيميائي في ريف اللاذقية الشمالي كما زعمت واشنطن والإرهابيون.

ونقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عن نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي ريابكوف، قوله للصحفيين أمس: «توجد لدينا معلومات تشير إلى أن المسلحين والإرهابيين في سورية يقومون باستعدادات مستمرة لتنظيم استفزازات باستخدام المواد الكيميائية. ولا يرد زملاؤنا الأميركيون وحلفاؤهم على هذه المعلومات بتحد».

وأعلنت وزارة الدفاع الروسية، يوم الجمعة الماضي، أن تنظيم جبهة النصرة الإرهابي يستعد للقيام باستفزازات بالقرب من مدينة سراقب في محافظة إدلب لاتهام القوات الجوية الروسية باستخدام مواد كيميائية ضد المدنيين، مشيرةً إلى أن «شظايا أسلحة روسية تم نقلها من مناطق أخرى في سورية».

ويوم الأحد الماضي، نفت القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة الأخبار التي تناقلها المجموعات الإرهابية وبعض وسائل الإعلام التابعة لها عن استخدام الجيش العربي السوري سلاحاً كيميائياً في بلدة كبانة بريف اللاذقية الشمالي، مؤكدة أن تلك الأخبار «كاذبة ومفبركة وعارية من الصحة».

كما أكد مصدر مسؤول في وزارة الخارجية والمغتربين في اليوم ذاته على ما جاء في بيان القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، موضحاً أن سورية لم تستخدم هذه الأسلحة سابقاً ولا يمكن لها أن تستخدمها الآن لأنها لا تمتلكها أصلا ولأنها تعتبر استخدام مثل هذه الأسلحة السامة مناقضا لالتزاماتها الأخلاقية والدولية.

بالمقابل أصرت واشنطن على تبني رواية التنظيمات الإرهابية، وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية مورجان أورتاجوس في بيان «للأسف، ما زلنا نرى دلائل على أن «نظام (الرئيس بشار) الأسد» ربما يكون قد استأنف استخدامه للأسلحة الكيميائية، بما في ذلك هجوم مزعوم بغاز الكلور في شمال غرب سورية صباح يوم ١٩ أيار».

وأضافت «ما زلنا نجمع معلومات بشأن هذه الواقعة»، وتابعت: «لكننا نكرر تحذيرنا من أنه إذا كان «نظام (الرئيس) الأسد» يستخدم الأسلحة الكيميائية فسترد الولايات المتحدة وسيرد حلفاؤنا على نحو سريع ومتناسب».

وسبق لإدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن اعتدت على سورية مرتين بسبب مزاعم استخدام أسلحة كيميائية، وكان الاعتداء الأول في نيسان ٢٠١٧ في حين الثاني في نيسان ٢٠١٨.

واتهم بيان الخارجية الأميركية روسيا والجيش العربي السوري بمواصلة ما اسمه «حملة تضليل... لاختلاق رواية زائفة بأن آخرين هم المسؤولون عن الهجمات بأسلحة كيماوية» بحسب ما أوردت وكالة «رويترز».

وزعم البيان «أن الحقائق واضحة، «نظام (الرئيس) الأسد» هو الذي شن تقريباً كل الهجمات بالأسلحة الكيميائية التي تم التحقق من وقوعها في سورية– وهي نتيجة توصلت إليها الأمم المتحدة مرة تلو الأخرى».

اللافت هذه المرة أن نفي مزاعم الإرهابيين وأميركا جاء على لسان المعارضة نفسها، حيث أكد «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض أمس أن «لا دلائل» على وقوع هجوم كيميائي في شمال غرب سورية.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية، عن مدير «المرصد» المعارض رامي عبد الرحمن «ليس لدينا أي دلائل على هجوم كيميائي نهائياً».

وأضاف «لم نوثق أي إصابة بالأسلحة الكيميائية، المنطقة ليس فيها إلا مقاتلون (مسلحون)».

الجدير بالذكر أن منظمة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية ذاتها أعلنت في ٢٣ حزيران من العام ٢٠١٤ أن «سورية قامت بشحن آخر دفعة من مخزونها من السلاح الكيميائي».

وفد روسي اجتمع بوجهاء الصنمين

دمشق وموسكو تدعوان أميركا للانسحاب من «التنف» وتفكيك «الركبان»

| كالات

رفضت دمشق وموسكو أمس اقتراحاً تقدمت به واشنطن بإرسال قافلة مساعدات إنسانية ثالثة إلى «مخيم الركبان» بمنطقة التنف على الحدود السورية الأردنية، وجددتا مطالبتها بإخراج جميع القاطنين بالمخيم الذين تحتجزهم ميليشيات مسلحة بأوامر من قوات الاحتلال الأميركي.

وأكد كل من رئيس مقر التنسيق المشترك الروسي السوري بشأن عودة اللاجئين، رئيس المركز القومي لإدارة الدفاع في روسيا الاتحادية الفريق أول ميخائيل ميزينتسيف، ووزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف، في بيان مشترك أمس، أن سورية وروسيا ترفضان فكرة واشنطن إرسال قافلة إنسانية أخرى إلى مخيم الركبان وتطالبان بإخراج جميع اللاجئين (المحتجزين) من هناك.

وجاء في البيان بحسب وكالة «سبوتنيك» الروسية: «ممثلو الجانب الأميركي دعوا مجدداً إلى إرسال قافلة إنسانية ثالثة، لكننا أكدنا مراراً واستنادا إلى التجربة العملية أن هذه الطريقة لا تؤدي إلى حل مشاكل اللاجئين، لكنها تسمح لنا فقط بتوفير جميع المستلزمات للمسلحين الخاضعين لسيطرة الولايات المتحدة الأميركية، وأن مثل هذا النهج لحل مشكلة الركبان غير مقبول».

ودعا البيان المجتمع الدولي للتأثير على الولايات المتحدة الأميركية من أجل الانسحاب السريع لقوات الاحتلال، التي تدعم المسلحين، من أراضي المنطقة.

الهلال الأحمر العربي السوري يقدم مساعدات طبية للخارجين من مخيم الركبان (سانا – أرشيف)

وكانت منظمة الهلال الأحمر العربي السوري أعلنت في بداية شهر شباط الماضي عن وصول ١٣٣ شاحنة مساعدات إنسانية إلى مخيم الركبان محملة بالمواد الإغاثية وتحوي ٨٣٤٥ سلة غذائية ومثلها أكياس طحين وسلال معلبات إضافة للأدوية ومواد تغذية للأطفال والحوامل وألبسة أطفال ومواد تعليمية وصحية وغيرها من المواد غير الغذائية واللوجستية، وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة، إلا أن مصادر أكدت حينها لـ«الوطن»، أن الميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال الأميركي استولت على معظم المساعدات.

ويوم الأحد الماضي خرجت دفعة جديدة من قاطني «الركبان» تضم عشرات العائلات معظمهم من النساء والأطفال وكبار السن، ووصلت إلى معبر جليغم الواقع بمنطقة الـ٥٥ كم في محيط المخيم، حيث استقبلتهم الجهات الحكومية والسلطات المختصة المتواجدة في المعبر.

وفي ١٥ الشهر الجاري بينت مصادر لـ«الوطن»، أن عدد المدنيين الذين خرجوا من المخيم بلغ حتى ذاك اليوم نحو ١٢ ألفاً و٥٠٠ شخص، أي بما يعادل نسبة نحو ٢٥ بالمئة من عدد المدنيين الإجمالي المحتجزين في «الركبان» والبالغ عددهم نحو ٥٠ ألف شخص.

ويعيش سكان المخيم ظروفا إنسانية صعبة نتيجة احتجازهم من قبل ميليشيات مسلحة مدعومة من قوات الاحتلال الأميركي الموجودة في محيط المخيم، ومنعهم من الخروج إلى مناطق سيطرة الدولة السورية.

وقبل أيام حملت كل من دمشق وموسكو، واشنطن المسؤولية عن البطء في عملية إجلاء محتجزي المخيم، وقالت الهيئتان التنسيقيتان السورية والروسية حول عودة المهجرين السوريين، في بيان لهما: إن «الولايات المتحدة تتحمل المسؤولية الكاملة عن البطء في عملية إجلاء النازحين من مخيم الركبان وإعادتهم إلى مناطق سكنهم الدائم»، ولفت إلى أنه «لم يغادر المخيم سوى ربع المدنيين القاطنين فيه».

على خط مواز، أفادت وكالات معارضة أمس نقلاً عن مصادر محلية تأكيدها، بأن وفداً روسياً استلم ليل (الثلاثاء – الأربعاء)، عدداً من مطالب وجهاء وممثلين عن مدينة الصنمين في محافظة درعا.

وقالت المصادر: إن الممثلين التقوا بالوفد الروسي في منزل أحد شيوخ العشائر عبد الله الهيمد بالصنمين، وأنهم طالبوا بما سموه «فك حصار قوات الجيش العربي السوري» عن المدينة وإخراج الموقوفين من السجون، إضافة إلى شطب أسماء المطلوبين للأجهزة والأفرع الأمنية».

وأضافت المصادر أن الوجهاء مازالوا ينتظرون الرد على مطالبهم من قبل الوفد الذي سينقلها لقوات الجيش، دون ذكر تفاصيل إضافية.

ويوجد في مدينة الصنمين خلايا نائمة من بقايا الميليشيات المسلحة، حيث تواصل قوات الجيش والأجهزة الأمنية ملاحقة هؤلاء لفرض الأمن والاستقرار على المدينة.

ويوم الأربعاء في الخامس من الشهر الجاري شهدت الصنمين اشتباكات، بين دورية من الأمن الجنائي وبين مسلحين من المدينة، أدت إلى استشهاد عنصرين من الأمن الجنائي وأصيب ضابط برتبة نقيب برصاص لتسود بعدها حالة من التوتر في المدينة.

دعت شركاءها للعمل على ذلك بشكل نشيط

موسكو: إطلاق عمل اللجنة الدستورية سيتم قريباً

| وكالات

أعلنت موسكو أن إطلاق عمل اللجنة الدستورية سيتم قريباً، ودعت شركاءها للعمل على ذلك بشكل نشيط، وجددت التأكيد على موقفها المبدئي بضرورة ضمان وحدة وسيادة واستقلال وسلامة سورية، وفقاً لقرارات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤.

وقال نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي فيرشينين، للصحفيين، أمس، وفق وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء: «نحن نعمل على ذلك، ونعتقد أننا قريبون (من إطلاق عمل اللجنة الدستورية) . وندعو جميع شركائنا الذين نتفاعل معهم، وأعني بما في ذلك «ترويكا» أستانا (روسيا وتركيا وإيران)، وقبل كل شيء ممثلو الأمم المتحدة، للعمل بشكل بناء في هذا الشأن».

وأكد أنه يخطط لعقد اجتماع حول سورية في إطار «صيغة أستانا» على مستوى نواب وزراء الخارجية في حزيران القادم.

على صعيد متصل، ذكر موقع «روسيا اليوم» الإلكتروني أن المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط، ميخائيل بوغدانوف، بحث مع الناطقة باسم «الجبهة الديمقراطية السورية» المعارضة، ميس الكريدي، أبعاد تسوية الأزمة السورية.

وجاء في بيان لوزارة الخارجية الروسية: «جرى تبادل الآراء حول تطور الوضع في سورية وحولها، مع التركيز على مهام التسوية السياسية للأزمة السورية».

ووفق البيان، فقد «أكد الجانب الروسي على الموقف المبدئي حول ضرورة ضمان وحدة وسيادة واستقلال وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية، وفقاً لقرارات المؤتمر الوطني السوري في سوتشي وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤».

وأوضح البيان، أن الجانبين بحثا تسوية الأزمة السورية في منصتي «أستانا» و«جنيف»، حيث استضافت مدينة سوتشي الساحلية الروسية، يومي ٢٩–٣٠ من كانون الثاني العام الماضي، مؤتمر الحوار الوطني السوري، تحت شعار «السلام للشعب السوري»، والذي أصبح الأول منذ بداية الصراع بضمه مجموعة واسعة من المشاركين على منصة تفاوض واحدة. واختتم المؤتمر بالاتفاق على تشكيل لجنة دستورية.